

Distr.: General
15 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقريراً استعراضياً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في
منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060617 010617 17-07683 (A)



موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

موجز

تباطأ التوسع الاقتصادي في المنطقة العربية في عام ٢٠١٦، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٨ في المائة. وظلت الأسعار الدولية للسلع الأساسية منخفضة، بما فيها أسعار النفط الخام، وتعرض قطاع الزراعة في المنطقة المغاربية لجفاف حاد، وتراجعت السياحة بفعل استمرار التوترات الجغرافية السياسية. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع نمو الائتمان المحلي. واستمرت الحالة المتردية لميزان المدفوعات في البلدان العربية غير المصدرة للنفط، لا سيما تونس والسودان ومصر. ولا يزال كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن يعاني من وطأة استمرار الحرب والعنف السياسي. ويتوقع أن تتحسن الآفاق في المنطقة نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٧، رغم ما يلحقها من تداعيات نتيجة للتوترات السياسية والاجتماعية، مثل القيود على السفر التي يُحتمل أن تشمل بعض البلدان العربية. ومن شأن تحسن أسعار النفط وزيادة الطلب المحلي أن يؤدي إلى تسريع زيادة معدل النمو الحقيقي ليصل إلى ٢,٥ في المائة. ومع ذلك، من غير المرجح أن يكون هذا المستوى من الانتعاش كافياً لتمويل السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد للبلدان العربية من مضاعفة جهود تصحيح أوضاع المالية العامة، وتعزيز التعاون الإقليمي لكي تُستخدم الموارد المالية والبشرية والطبيعية على أفضل وجه.

أولا - السياق العالمي

١ - أثبت الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٦ أنه قادر على الصمود في وجه الغموض السياسي السائد في البلدان المتقدمة حيث تجلت بشكل أوضح احتمالات عودة التضخم، وفي ظل تفاقم التوترات الجغرافية السياسية في الاقتصادات النامية. وبرزت مخاوف من حدوث ركود عالمي مديد نتيجة ضعف الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة النمو، والتخفيض القياسي لمعدلات الفائدة الموجهة في أوروبا واليابان. غير أنه لاحت بوادر انتعاش في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، مع تحسّن حماس الأوساط التجارية وثقة المستهلكين في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو. وبقي استمرار تسارع وتيرة التوسّع الاقتصادي في شرق آسيا وجنوبها، ولا سيما في الصين والهند، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

٢ - وأكّد التراجع السريع في معدلات البطالة صلاية النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ورفع نظام الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة بما قدره ٠,٢٥ نقطة مئوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١٧، تخوفاً من تضخّم سببه الأجور. ورغم الغموض السياسي، يتوقع أن يتسارع التوسّع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧. وظهرت على الاقتصادات الأوروبية علامات تحسّن أيضاً، رغم الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي. وامتنع البنك المركزي الأوروبي عن زيادة تخفيض قيمة اليورو بعد آذار/مارس ٢٠١٦، بعد أن أخذت معدلات التضخم في الارتفاع. وتسارع نمو الاقتصاد الياباني أيضاً في أواخر عام ٢٠١٦. وحافظت الأسواق المالية على الهدوء بعد تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يثبت متانة التوسع الحالي للاقتصادات المتقدمة النمو.

٣ - وفي حين حققت الصين والهند تقدماً قوياً، توقفت اقتصادات نامية أخرى، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية، بما فيها روسيا، عن التراجع في عام ٢٠١٦. فقد أسهم الانتعاش التدريجي في أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى في تحسّن حماس الأوساط التجارية وثقة المستهلكين في تلك المناطق. غير أن الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتماداً مفرطاً على صادرات السلع الأساسية وتضرّرت أيضاً من ظروف الطقس القاسية في عام ٢٠١٦. فقد ضرب الجفاف أجزاءً من شرق أفريقيا للسنة الثانية على التوالي. غير أن أثر رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصادات النامية كان أخفّ من المتوقع. وارتفعت كلفة التمويل ببطء في معظم الاقتصادات النامية، ولكن نمو الاستثمارات الخاصة بقي مستقرّاً. ولكن لا يزال عدد من الاقتصادات النامية هشاً بسبب تضافر عامل تسهيل العجز المالي وعامل العجز التجاري الهيكلي.

٤ - وتحسّنت حالة العمالة نوعاً ما في الاقتصادات المتقدمة النمو لكنّها تدهورت بقدر أكبر في الاقتصادات النامية. غير أن نمو الأجور في البلدان المتقدمة النمو بقي ضعيفاً، إذ أن العديد من فرص العمل التي استُحدثت كانت في إطار أشكال عمالة هشة. وعلاوة على ذلك، ظلت معدلات بطالة الشباب مرتفعة بشكل خاص في أوروبا. وتفاقم تردي حالة العمالة في الاقتصادات النامية بسبب سياسات تزيد من القيود على الهجرة في البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الاقتصادات المستضيفة للعمال المهاجرين. وفي الوقت نفسه، تغيد التقارير بأن الأجور في الصين زادت بثلاثة أضعاف في العقد الماضي. ومن المحتمل أن يكون لهذه الزيادة أثر كبير في حركة العمال المهاجرين في العالم في المستقبل القريب.

٥ - وتحسّنت الظروف الاقتصادية الخارجية بالنسبة للمنطقة العربية (تُقسّم لأغراض هذا التقرير إلى مناطق فرعية هي: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر)؛ وبلدان المنطقة المغاربية (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن). ومع تضاعف ضغوط الانكماش في العالم، عاد سعر النفط إلى الارتفاع في حين بقي سعر السلع الأساسية الأخرى ثابتاً. ولقد أدى ردُّ الفعل المنظم للأسواق المالية تجاه الارتفاعات الكبيرة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحسّنت الأداء الاقتصادي في أوروبا إلى زيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية. غير أن التوتر الجغرافي السياسي، الذي يُعزى جزئياً إلى العوامل السياسية الخارجية، لا يزال يُثقل على المنطقة.

ثانياً - السلع من الموارد الطبيعية

ألف - النفط

٦ - بلغ متوسط إجمالي الطلب على النفط في العالم، حسب تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، ما قدره ٩٥,١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٤ مليون برميل في اليوم مقارنة بعام ٢٠١٥. وتتوقع أوبك أن يرتفع هذا العدد إلى ٩٦,٣ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٧. ونظراً لتزايد الطلب، وتباطؤ نمو العرض الذي يعود أساساً إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام ٢٠١٦، تراجع هامش الفائض في العرض إلى ٠,٨ مليون برميل في اليوم (كان مجموع العرض ٩٥,٩ مليون برميل في اليوم) في عام ٢٠١٦ بعد أن كان ١,٨ مليون برميل في العام السابق. وفي أواخر عام ٢٠١٦، اتفقت البلدان المنتجة للنفط الرئيسية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، على تنسيق تخفيض في الإنتاج. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت البلدان الأعضاء في أوبك على الحد من الإنتاج بمعدل ١,٢٥ مليون برميل في اليوم في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك على خفض إنتاجها للنفط الخام بمجموع ٠,٥٥ مليون برميل في اليوم.

٧ - ومن المتوقع أن تستعيد سوق النفط التوازن بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٧. ويتوقع أن يكون نمو الطلب قوياً في الهند التي صارت في عام ٢٠١٦ ثالث أكبر بلد مستهلك للطاقة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومن المرجح أيضاً أن ينمو الطلب باطراد في الصين التي ما زالت تتمتع بنمو اقتصادي وتخطط لزيادة الاحتياطي الاستراتيجي الوطني ليصل إلى ٥٠٠ مليون برميل نفط بحلول عام ٢٠٢٠. وسيسهل انتعاش الطلب في أوروبا في حفز الطلب على النفط الخام. ويبدو أن استقرار هوامش التكرير، والنمو المعتدل في أسعار نفط الناقلات، يؤكدان توقعات النمو. ونمو الطلب بمعدلات عام ٢٠١٦ والالتزام بالتخفيضات المقررة في الإنتاج في النصف الأول من عام ٢٠١٧ يكفيان لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية التي تتراوح بين ٠,٤ و ٠,٧ مليون برميل في اليوم والإمداد الإضافي من النفط الخام المُخزّن. أما في الأجل المتوسط، فستكون قدرة الإمداد محدودة بسبب نقص الاستثمار في توسيع القدرات منذ عام ٢٠١٤. وإذا بقي نمو الطلب مستقرًا، سيقال الإمداد في السوق تدريجياً على مدى السنوات القليلة القادمة.

٨ - وأدى تقلب أسعار النفط في عام ٢٠١٦ إلى زيادة نشاط منتجي النفط الخام والمضاربين في أسواق العقود الآجلة. ومن المتوقع أن يتقلب سعر النفط بين ٥٠ و ٦٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧، وأن يستقر عند ٨٠ دولاراً تقريباً بحلول عام ٢٠٢٠. ويتوقع أن يعتمد المنتجون الأمريكيون بكثرة إلى بيع العقود القصيرة، بنحو ٦٠ دولاراً للبرميل، لتأمين الربح في ظل الضغوط الدافعة لتخفيض الأسعار بفعل ارتفاع الإنتاج المحلي. وتشير التوقعات إلى أن متوسط سعر سلة أوبك المرجعية سيكون ٥٤,٨٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧ و ٥٧,٩٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٨ (الجدول ١).

الجدول ١

تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام

(سعر سلة أوبك المرجعية، بالدولار للبرميل الواحد)

المتوسط السنوي المتوقع					
الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط السنوي	الحد الأدنى	خط الأساس	الحد الأعلى
٢٠١٤	٥٢,٠٠	١١٠,٤٨	٩٦,٢٩		
٢٠١٥	٣٠,٧٤	٦٤,٩٦	٤٩,٤٩		
٢٠١٦	٢٥,٢١	٥٣,٤٦	٤٠,٧٦		
٢٠١٧			٤٥,٦	٥٤,٨	٦٣,٩
٢٠١٨			٣٦,٠	٥٧,٩	٨٤,٢

المصدر: بيانات أوبك للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وهي متاحة على الرابط: www.opec.org (اطّلع عليها في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧). أما بيانات عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ فهي توقعات موظفي الإسكوا في آذار/مارس ٢٠١٧.

٩ - وحسب التقديرات، بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية ٢٥,٣ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٦، أي أنه زاد بمقدار ١,٧ مليون برميل في اليوم مقارنة بعام ٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أنتجت ١٨,٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠,٧ مليون برميل في اليوم مقارنة بالعام السابق. وسجل الإنتاج في العراق نمواً كبيراً بفضل انتعاش مرافق الإنتاج في الشمال وتوسع المرافق في الجنوب. وفي ليبيا، تراجع الإنتاج حسب التقديرات إلى نحو ٣٦٠.٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠١٦، في حين استمر إغلاق المرافق في اليمن. ويتوقع أن ينخفض إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية انخفاضاً معتدلاً في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٢٤,٤ مليون برميل في اليوم. ويُقدّر أن يبلغ إجمالي الإيرادات من الصادرات النفطية للمنطقة ما قدره ٣٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما يشكّل انخفاضاً بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بالعام السابق. وبما أنه يفترض أن تفوق الزيادة المتوقعة في الأسعار التراجع في الإنتاج، يتوقع أن يزداد مجموع الإيرادات بنسبة ٢٩ في المائة ليلبلغ ٤١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، هذا المجموع أقل من الذروة التي حُقت في عام ٢٠١٢ بنسبة ٥١ في المائة.

باء - الغاز الطبيعي

١٠ - رغم تبين وجود احتياطات أكبر من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية، لم تُستغل إمكانات تصديره سوى في عدد محدود من البلدان هي الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وعمان وقطر وليبيا ومصر واليمن. وتستخدم المملكة العربية السعودية الغاز الطبيعي في الاستهلاك المحلي فقط. وصدر العراق أول شحنة له في آذار/مارس ٢٠١٦. ولكنه بقي، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، مستوردا صافيا للغاز نظراً لازدياد الطلب الداخلي. ويتوقع أن تؤدي زيادة الإنتاج في مصر إلى عودتها إلى موقعها السابق كمصدّر صاف بحلول عام ٢٠١٩. ويخطط اليمن لاستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسيل بعد أن توقف في نيسان/أبريل ٢٠١٥ نتيجة النزاع المسلح. وصدر مرسومان في لبنان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لترخيص استكشاف حقل الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، كان السعر المرجعي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية قد بلغ ٦,٢٧ دولارات في أوروبا و ٧,٥ دولارات في اليابان و ٢,٨٢ دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت هذه الأسعار المرجعية أدنى المستويات، وتقلصت الفوارق الإقليمية التي يتوقع أن يتزايد تقلصها نتيجة الاستثمار الجاري في المتاجرة بالغاز الطبيعي المسيل وتسليمه. ومع الخطوات الرامية إلى إنشاء سوق تجارية ثانوية للغاز في سنغافورة وبناء محطة أخرى فيها للغاز الطبيعي المسيل، يتوقع أن يتحول البلد إلى مركز إقليمي للمتاجرة بالغاز. وإذ يسعى المزيد من البلدان إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بانبعثات الكربون، يتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي. وسيشجع تحسين البنى التحتية في عام ٢٠١٧ تعزيز التكامل بين أسواق الغاز الطبيعي المنفصلة في المنطقة.

جيم - الفوسفات

١٢ - شهد الطلب على الأسمدة ركوداً في الموسم الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب سوء أحوال الطقس في عدد من أكبر مناطق إنتاج الحبوب، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٢,٣ في المائة. ولكن الطقس الجيد في الربع الأول من عام ٢٠١٧ شجّع التوقعات بارتفاع الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة في الموسم ٢٠١٦-٢٠١٧، مما يُفترض أن يؤدي بدوره إلى انتعاش الطلب على الأسمدة. وحسب الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، تراجع الطلب على الأسمدة في العالم بنسبة ٠,١ في المائة ليصل إلى ١٨٣,٤ مليون طن في الموسم الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بالموسم السابق. غير أن الطلب على المغذيات الفوسفورية ازداد بنسبة ١,٤ في المائة ليصل إلى ٤١,٦ مليون طن. وتتوقع الرابطة زيادة الطلب في الموسم ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢,١ في المائة بالنسبة للأسمدة و ١,٦ في المائة بالنسبة للمغذيات الفوسفورية. وسيرا على خطى المغرب، عززت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦ قدرتها على إنتاج المنتجات المركزة على الفوسفات، مثل حمض الفوسفات وفوسفات ثنائي الأمونيوم.

١٣ - وانخفضت أسعار الفوسفات الصخري بنسبة ١٦ في المائة لتبلغ ١٠,٣ دولارات للطن المتري في السنة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويتوقع أن يبقى السعر قريباً من ١٠,٠ دولار في عام ٢٠١٧. واستمر سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم في الانخفاض كما في العام السابق، حيث انخفض في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢١ في المائة ليصل إلى ٣١,٥ دولاراً للطن المتري. ويتوقع أن يتحسن ليبلغ نحو ٣٨,٠ دولاراً في عام ٢٠١٧.

ثالثاً - الاتجاهات الإقليمية

ألف - لحة عامة

١٤ - تباطأ الاقتصاد في معظم البلدان العربية في عام ٢٠١٦، مع انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وتأثر السياحة بالتوترات والنزاعات الإقليمية، وارتفاع كلفة تمويل الائتمان المحلي. وأصاب جفاف شديد بلدان المنطقة المغاربية في عام ٢٠١٦. وحسب التقديرات، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية ما نسبته ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ (الجدول ٢)، منخفضاً بذلك عن نسبة ٢ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٥. وقد يعاد النظر في هذا الرقم في المستقبل، بما أنّ الحسابات القومية الرسمية لم تكن متاحة في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لعدة سنوات. وبفعل الدمار الناجم عن النزاع في هذه البلدان، يصعب حتى تقدير الكلفة الاقتصادية. ويتوقع أن تشهد المنطقة العربية انتعاشاً في عام ٢٠١٧، فيبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٥ في المائة نتيجة تعزيز أسعار النفط وتزايد الطلب المحلي.

باء - بلدان مجلس التعاون الخليجي

١٥ - بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب التقديرات ما نسبته ٢ في المائة في عام ٢٠١٦، منخفضاً بذلك عن نسبة ٣,٥ في المائة المسجلة في العام السابق. وحدثت زيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام وأنشطة المصافي. وواصل القطاع غير النفطي تراجعاً في جميع البلدان، باستثناء البحرين والكويت حيث حقق توسعاً معتدلاً في عام ٢٠١٦. وفي ظل انخفاض إيرادات الصادرات النفطية، مددت الحكومات العمل بالتدابير التقشفية إلى السنة المالية التي تشمل عام ٢٠١٦. وشهدت قيمة الأصول المالية والعقارية ركوداً، غير أنها بقيت أعلى من المستويات الدنيا التي سجلت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. ومع ارتفاع كلفة التمويل وتشدد السياسة النقدية، تراجع نمو المعروض النقدي في مختلف أنحاء مجموعة البلدان. وسجل في قطر والمملكة العربية السعودية نمو سلبي للمعروض النقدي في عام ٢٠١٦، مما يدل على نمو ضعيف للائتمان المحلي، على غير العادة. ولذلك، لم يكن من الممكن أن يشهد عام ٢٠١٦ التوسع الاقتصادي الذي شهدته عام ٢٠١٥.

١٦ - ومن المتوقع أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي تحسناً معتدلاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٧. ويتوقع أن يزداد حماس الأوساط التجارية وثقة المستهلكين بفضل الانتعاش في إيرادات الصادرات النفطية. ومن المفترض أن يساهم تخفيف حدة التقشف في السياسة المالية في حفز الطلب المحلي. وستزداد تكاليف التمويل جراء الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن أثرها على نمو الائتمان ليس أكيداً، إذ أن قيمة الأصول المالية والعقارية هي التي تحدد غالباً هذا النمو. ويتوقع أن يكون للنمو الاقتصادي في الصين والهند أثر إيجابي في النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان ٢,٣ في المائة. ويتوقع أن تحقق الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت نمواً يفوق هذا المعدل. وسيكون النمو في المملكة العربية السعودية ضعيفاً بفعل استمرار التعديلات الهيكلية في جانب العرض وارتفاع كلفة التمويل. وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن يبلغ معدل النمو ٢,٩ في المائة في

الإمارات العربية المتحدة؛ و ٢ في المائة في البحرين؛ و ٢,٦ في المائة في عُمان؛ و ٣ في المائة في قطر؛ و ٢,٤ في المائة في الكويت؛ و ١,٨ في المائة في المملكة العربية السعودية.

الجدول ٢

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠١٤-٢٠١٨

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٧ ^(٢)	٢٠١٨ ^(٣)	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٧ ^(٢)	٢٠١٨ ^(٣)
البحرين	٤,٥	٢,٩	٣,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٧	١,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٨
الكويت	٠,٥	١,٨	٢,٧	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٠
عُمان	٢,٩	٥,٧	١,٦	٢,٦	٣,٦	١,٠	٠,١	١,١	٢,٧	٣,٦
قطر	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٠	١,٨	٢,٧	٢,٢	٣,٢
المملكة العربية السعودية	٣,٦	٣,٥	١,٤	١,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٢	٣,٥	٢,٠	٣,٥
الإمارات العربية المتحدة	٣,١	٣,٨	٢,٤	٢,٩	٣,٢	٢,٣	٤,١	١,٦	٢,٥	٣,٨
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣,٣	٣,٥	٢,٠	٢,٣	٣,١	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٣	٣,٦
مصر ^(د)	٣,١	٣,٤	٢,٣	٢,٧	٣,٢	١٠,١	١٠,٤	١٣,٧	١٧,٩	١٥,٠
العراق	-٠,٦	-٢,٤	١,٥	٣,٦	٣,٩	٢,٢	١,٤	٢,٨	٣,٢	٣,٥
الأردن	٣,١	٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٩	-٠,٩	-٠,٨	٤,١	٢,٢
لبنان	٢,١	١,٣	١,٤	١,٩	٢,٢	١,٧	٣,٧-	-٠,٨	٣,٨	٢,٣
فلسطين	-٠,٢	٣,٤	٣,٨	٣,٦	٣,٨	١,٧	١,٤	-٠,٢	١,٢	٢,٠
الجمهورية العربية السورية ^(هـ)	-١١,٦	-٨,١	-٦,٥	-٥,٠	٠,٠	٢٤,٣	٣٨,٢	٤٦,١	٢١,٣	١٣,٩
بلدان المشرق	١,٣	١,١	١,٦	٢,٥	٣,١	٧,٤	٧,٣	١٠,١	١١,٩	٩,٩
الجزائر	٣,٨	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٩	٤,٤	٥,٨	٦,٤	٥,٥
ليبيا	-٤٧,٧	-١٨,١	٥,٠	١٢,٨	١٨,٢	٢,٤	٩,٨	٢٧,٢	٢٢,٥	١٢,٥
المغرب	٢,٤	٤,٥	١,١	٣,٨	٣,٥	٠,٤	١,٦	١,٦	١,٨	٢,٠
تونس	٢,٣	١,١	١,٠	٢,٥	٣,٢	٤,٩	٤,٩	٣,٧	٤,٢	٤,٧
بلدان المغرب	-٢,٦	٠,٩	٢,٤	٤,٢	٤,٧	٢,٩	٤,٣	٦,٨	٦,٦	٥,٢
جزر القمر	٣,٩	٣,٦	٢,٢	٣,٥	٣,٨	١,٤	٢,٢	١,٨	٣,٥	٣,٦
جيبوتي	٦,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٣,٠	٢,٧	٣,١	٣,٦	٤,٠
موريتانيا	٦,٦	١,٩	٣,٤	٤,٩	٤,٥	٣,٥	٠,٥	١,٤	٣,٢	٤,٥
الصومال ^(و)	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٢,٥	٣,٥	١,٣	١,٤	١,٥	٢,٧	١,٩
السودان	٢,٧	٤,٩	٣,٢	٣,٧	٤,٠	٣٧,٥	١٧,٣	١٧,٦	١٥,٢	١٤,٥
اليمن	١,٥	-٣٤,٦	-١١,١	-٧,٥	-٥,٠	٨,٠	٣٩,٤	٣٥,٠	٢٢,٥	١٨,٠
أقل البلدان العربية نمواً	٢,٦	-٦,٥	-٠,٨	٠,٥	١,٥	٢٥,٥	٢٢,٠	٢١,٠	١٦,١	١٤,٤
مجموع المنطقة العربية ^(ج)	١,٩	٢,٠	١,٨	٢,٥	٣,٢	٥,٠	٥,١	٦,١	٦,٠	٦,٠

المصدر: البيانات من مصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك في الملاحظات التالية.

ملاحظات:

(أ) التقديرات في آذار/مارس ٢٠١٧.

(ب) التوقعات في آذار/مارس ٢٠١٧.

(ج) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥.

(د) بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيه.

(هـ) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ هي تقديرات الإسكوا (مشروع الخطة الوطنية لمستقبل سورية).

(و) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم أسعار الاستهلاك للصومال هي من التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم ٦١/١٧ (المشاوره بشأن المادة الرابعة المعقودة في عام ٢٠١٦). وهي متاحة على الرابط:

[www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-](http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44706)

.Report-and-Statement-by-the-44706

جيم - بلدان المشرق

١٧ - في عام ٢٠١٦، بلغ متوسط معدل النمو في بلدان المشرق ما يقدر بنحو ١,٦ في المائة، حيث ارتفع عن متوسط ١,١ في المائة المسجل في عام ٢٠١٥، لكنه تراجع بسبب تدهور ظروف الصرف الأجنبي. وكان الوضع خطراً على وجه الخصوص في مصر التي اضطرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سعيًا إلى جذب تدفقات كبيرة من الموارد المالية الأجنبية إليها، إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بنسبة ٥٣ في المائة. واستعاد الاقتصاد العراقي نوعاً من الاستقرار مع تحسّن الوضع الأمني في بعض أنحاء البلد. ويُقدّر أن اقتصاد الجمهورية العربية السورية شهد مزيداً من الانكماش مع استمرار الحرب. وسجلت فلسطين معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن نصيب الفرد من الدخل ظل دون مستويات ما قبل عام ٢٠٠٦. وبقي الاقتصاد في الأردن ولبنان ضعيفاً، لتأثرهما بالنزاع المسلح في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وباحتلال في فلسطين. وساهم تراجع قطاع السياحة في كل من البلدين في ضعف الطلب المحلي.

١٨ - ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو في مجموعة البلدان ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يتقلص الانكماش في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٧، مع انتعاش النشاط الاقتصادي في دمشق وحلب. غير أن الحرب والعقوبات وتدهور القطاع الزراعي عوامل لا تزال تثقل الاقتصاد السوري. ومن المتوقع أن يتواصل تحسّن الاقتصاد العراقي مع تحسّن الوضع الأمني. ويتوقع أن تحافظ مصر على وتيرة مطردة من التوسع الاقتصادي بعد أن اجتذبت رأس مال أجنبي وعززت احتياطياتها من العملات الأجنبية في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وسيبقى النمو في الأردن ولبنان ضعيفاً. ويُتوقع نمو معتدل في فلسطين، لكنه سيكون غير كاف لحفز إعادة إعمار قطاع غزة وإعادة نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٤ في المائة في الأردن، و ٣,٦ في المائة في العراق، و ٣,٦ في المائة في فلسطين، و ١,٩ في المائة في لبنان، و ٢,٧ في المائة في مصر. ويتوقع أن ينكمش اقتصاد الجمهورية العربية السورية بنسبة ٥ في المائة.

دال - بلدان المغرب العربي

١٩ - بلغ متوسط النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٦، مرتفعاً عن متوسط ٠,٩ في المائة المسجل في عام ٢٠١٥. وهذا الرقم مرهون إلى حد كبير بالتقديرات المتعلقة بليبيا، حيث تحدّ أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي من الأنشطة الاقتصادية. غير أن التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد الليبي حقق نمواً في عام ٢٠١٦ رغم ركود قطاع النفط. ولأن قاعدة الاقتصاد الليبي تقلصت بسرعة بحلول عام ٢٠١٦، أدى توسع معتدل في القطاع غير النفطي، لوحظ في أواخر العام، إلى إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو. وضرب جفاف شديد تونس والجزائر والمغرب، فأدى إلى انكماش في الزراعة في هذه البلدان. غير أن القطاعات الأخرى شهدت نمواً ثابتاً. وتسارع نمو المعروض النقدي في عام ٢٠١٦، ولا سيما في تونس، بعد ركود في العام السابق، مما يدل على انتعاش في القطاعات غير الزراعية، ومنها قطاع السياحة.

٢٠ - ويتوقع أن تحقق مجموعة البلدان نمواً بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ويسير الاقتصاد الليبي نحو الانتعاش، مع ازدياد جهود إعادة الإعمار وصادرات النفط الخام. وحملت الأمطار الشتوية الجيدة بشائر خير على الزراعة في تونس والجزائر والمغرب. ويتوقع أن تحقق القطاعات الأخرى في هذه البلدان توسعاً ثابتاً بفضل الانتعاش المتوقع في أسعار السلع الأساسية. ويتوقع أن يبقى الطلب المحلي ثابتاً في الجزائر والمغرب. وفي تونس، ستحدّ حالة ميزان المدفوعات الصعبة من الطلب المحلي. وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن يبلغ معدل النمو ٢,٥ في المائة في تونس، و ٢,٨ في المائة في الجزائر، و ١٢,٨ في المائة في ليبيا، و ٣,٨ في المائة في المغرب.

هاء - أقل البلدان العربية نمواً

٢١ - شهدت أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً اقتصادياً بلغ في المتوسط ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. ويعزى هذا الرقم إلى حد كبير إلى استمرار الانكماش في اليمن، الذي فاقمه النزاع المسلح الدائر، وفقدان الإيرادات من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي. وفي السودان، وبعد تحسّن كبير في العام السابق، تدهورت حالة ميزان المدفوعات رغم الجهود المبذولة لتنويع صادرات البلد. وحققت موريتانيا نمواً في الزراعة ومصائد الأسماك وغيرها من القطاعات غير المعدنية، دعمه تزايد الطلب المحلي. وظلّ النمو مستقرّاً في جزر القمر حيث استمر التوسع العمراني وزاد الطلب المحلي وتدفق المعونة الخارجية. وبفضل عمل أنشطة الموانئ بكامل طاقتها في جيبوتي، شهد البلد نمواً مرتفعاً نسبياً. وكان النمو في الصومال مطرداً ولكنه بطيء بالنسبة إلى بلد في مرحلة إعادة إعمار.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط ٠,٥ في المائة. وفي اليمن، حيث لا يلوح في الأفق أي تحسّن في الوضع الأمني ومع تضرر الزراعة بشدة جراء القتال، من غير المرجح أن يستأنف البلد تصدير النفط والغاز، وسيستمر الاقتصاد في الانكماش. وستعوق صعوبات الصرف الأجنبي نمو الطلب المحلي في السودان، رغم التطور في قطاعي النفط والتعدين. وقد تستفيد موريتانيا من ارتفاع متوقع في أسعار الحديد الخام. وفي عام ٢٠١٧، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥ في المائة في جزر القمر، و ٦,٨ في المائة في جيبوتي، و ٣,٧ في المائة في السودان، و ٢,٥ في المائة في الصومال، و ٤,٩ في المائة في موريتانيا. ويتوقع أن يشهد اليمن انكماشاً بنسبة ٧,٥ في المائة.

واو - الأسعار والتضخم

٢٣ - تشير التقديرات إلى أن المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٦، مقابل ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٥ (الجدول ٢). ولا تزال الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. ومستويات الأسعار الكلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تحددها عوامل خاصة بكل بلد، وهي تشمل كلفة الخدمات المحلية والنقل والمرافق العامة. وشهد كل من الأردن وفلسطين ولبنان انكماشاً بفعل ضعف اليورو وتدني أسعار السلع الأساسية. وفي الأردن ولبنان، انخفضت مستويات الأسعار الكلية للسنة الثانية على التوالي. ونجح العراق في احتواء الضغوط التضخمية رغم عدم ثبوت العرض في أنحاء من البلد بسبب استمرار النزاع المسلح. ونتج عن النقص في الاحتياطي الأجنبي، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وتزايد العجز المالي، والزيادة السريعة في المعروض النقدي، ارتفاع حاد في التضخم في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن. وأدى ضعف المحصول في تونس والجزائر والمغرب إلى تضخم معتدل ناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية. ونجحت جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا في احتواء الضغوط التضخمية مع بقاء الأسعار الدولية للسلع الأساسية في مستويات منخفضة طوال عام ٢٠١٦.

٢٤ - وتشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة سيبلغ في المتوسط ٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وبلغت الأسعار الدولية للسلع الأساسية أدنى مستوياتها ويتوقع أن تعود فترتفع على نحو معتدل. غير أنه يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى رفع مستوى التضخم في الأردن ولبنان. ومن المنتظر أن يستمر الارتفاع السريع للأسعار في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن نظراً لما تواجهه هذه البلدان من عقبات شديدة فيما يتعلق بالصرف الأجنبي. ويتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً اقتصادياً مصحوباً بضغوط تضخمية معتدلة. ومن المحتمل أن يسهم اعتماد ضريبة القيمة المضافة الموحدة المتوقع في عام ٢٠١٨ في زيادة تضخم أسعار الاستهلاك في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يستمر التضخم، الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية، بوتيرة أسرع بعض الشيء في تونس والجزائر وموريتانيا في عام ٢٠١٧.

زاي - أسعار الصرف

٢٥ - واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان ربط عملاتها بالدولار في عام ٢٠١٦. ولا تزال عملات تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ضعيفة مقابل الدولار، بالتوازي مع تناقص قيمة اليورو. واستقر سعر صرف الدينار الكويتي، المرتبط بسلة من العملات، مقابل الدولار. وأجبرت مصر على التخلي عن تخفيضها المنظم لقيمة الجنيه المصري بعد الانخفاض المفاجئ في سعر الصرف السائد في السوق الموازية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قررت مصر تعويم الجنيه لمواءمة سعر الصرف الرسمي مع سعره في السوق الموازية. ونتيجة لذلك، انخفض الجنيه المصري من ٨,٥٨ جنيه للدولار الواحد إلى ١٩,٠٦ للدولار الواحد. واتسع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية في السودان وليبيا. وتمكّن اليمن من تثبيت الريال بعدما انخفضت قيمته كثيراً في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن تحافظ البلدان التي تربط عملتها بالدولار على نظامها للصرف الأجنبي في عام ٢٠١٧. ويتوقع مزيد من تخفيض قيمة العملة، بدرجات متفاوتة، في الجمهورية العربية السورية

وتونس والسودان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن. ومن المرجح في حالة السودان وليبيا واليمن أن تكون أسعار الصرف الرسمية متوائمة مع الأسواق الموازية لكل منها.

حاء - الحركية الاجتماعية والعمالة

٢٦ - استمر النزوح الجماعي للسكان في المنطقة العربية في عام ٢٠١٦، وسببه الرئيسي النزاعات في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن واستمرار احتلال الأرض الفلسطينية. ولا يمثل هذا النزوح مشكلة إنسانية هائلة فحسب، بل يعوق أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ولقد انضم إلى ٥,١٥ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ملايين من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية والعراق والسودان والصومال. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غادر الجمهورية العربية السورية وحدها هرباً من النزاع ٥,٣ ملايين لاجئ. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان هناك أيضاً ١,١ مليون لاجئ من الصومال و ٦٣٨ ٠٠٠ لاجئ من السودان و ٢٧٩ ٠٠٠ لاجئ من العراق. وفي عام ٢٠١٦، بقي عدد النازحين داخلياً مرتفعاً في الجمهورية العربية السورية (٦,٥ ملايين)، والسودان (٣,٢ ملايين)، والصومال (١,١ مليون)، والعراق (٤,٣ ملايين)، واليمن (٢,١ مليون). وفي إطار البلدان العربية، لا تزال البلدان المستضيفة لأكثر أعداد من اللاجئين هي الأردن وجيبوتي ولبنان وموريتانيا. والوضع خطير جداً في اليمن حيث بلغ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ١٧ مليون يمني حتى آذار/مارس ٢٠١٧.

٢٧ - ولا تزال مستويات البطالة مرتفعة في المنطقة العربية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة عن عام ٢٠١٦، بلغت البطالة ١٥,٨ في المائة (الربع الأخير) في الأردن؛ و ١٥,٥ في المائة (الربع الأخير) في تونس؛ و ١٠,٥ في المائة (الربع الثالث) في الجزائر؛ و ١٢,٤ في المائة (الربع الأخير) في مصر؛ و ٩,٦ في المائة (الربع الثالث) في المغرب؛ و ٢٥,٧ في المائة (الربع الأخير) في فلسطين؛ و ١٢,١ في المائة بين المواطنين السعوديين (الربع الثالث) في المملكة العربية السعودية. وازدادت البطالة كثيراً في الأردن وفلسطين، ولا سيما في قطاع غزة طوال عام ٢٠١٦، حيث ارتفعت بمعدل ٢,٢ نقطة مئوية في السنة حتى الربع الأخير في الأردن وقطاع غزة. وتشير أدلة من الواقع إلى أن الحالة في لبنان ساءت أيضاً نظراً إلى أن فرص العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي كانت تشكل في العادة مكان عمل لأصحاب المهارات اللبنانيين، صارت أكثر ندرة. كما أن المنافسة من اللاجئين السوريين على العمل الذي لا يتطلب أي مهارات قد فاقمت الوضع داخل لبنان. ولم يُسجل أي تحسن في التفاوت بين الجنسين في معدلات البطالة في المنطقة. وواصل معدل بطالة الإناث في فلسطين ازدياده بشكل يدعو للقلق، ليصل إلى ٤٣,٩ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل بطالة الإناث ٢٤,٨ في المائة في الأردن؛ و ٢٣,١ في المائة في تونس؛ و ٢٠ في المائة في الجزائر؛ و ٢٥,٣ في المائة في مصر؛ و ١١ في المائة في المغرب؛ و ٣٤,٥ في المائة بين المواطنات السعوديات في المملكة العربية السعودية.

٢٨ - ووفقاً للتقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦، حلت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين. غير أنه لوحظ إحراز بعض التقدم. ففي الانتخابات البرلمانية الأردنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ازداد عدد النساء المنتخبات في البرلمان من ١٨ من أصل

١٥٠ عضو إلى ٢٠ من أصل ١٣٠ عضو. ونتيجة للانتخابات المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ازداد عدد النساء في المجالس البلدية في عُمان من ٤ إلى ٧. واحتفظت المرأة الوحيدة في البرلمان في الكويت بمقعدها في انتخابات عام ٢٠١٦. وفي تونس، أقر البرلمان قانوناً يتعلق بالمساواة بين الجنسين في المجالس المحلية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولذلك، من المتوقع أن يتحسن تمثيل المرأة في المجالس المحلية كثيراً في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧.

٢٩ - ولم يصدق أي بلد عربي على اتفاقية العمال المنزليين لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية. غير أن بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، واصلت الحوار مع البلدان المرسلة للعمال المهاجرين من خلال حوار أبو ظبي بين بلدان آسيا المرسلة والمستقبلة للعمال، واتخذت تدابير لتأمين الحماية القانونية للعمال المنزليين. وقد أقرت قطر تشريعات في هذا الإطار وحددت الكويت حداً أدنى لأجور العمال المنزليين. وفي المملكة العربية السعودية، تتيح أنظمة جديدة للعمال المنزليين نقل كفالة رب العمل في ظروف معينة. وفي الإمارات العربية المتحدة، يؤمن قانون العمل الحالي الحماية التعاقدية للعمال المنزليين. وقد عُقد في إطار حوار أبو ظبي اجتماع لكبار المسؤولين في أيار/مايو ٢٠١٦.

رابعاً - التطورات على مستوى السياسة العامة

٣٠ - ينبغي للبلدان العربية أن تعمل على حشد موارد مالية من الخارج والداخل إذا ما أرادت تلبية التطلعات الناشئة عن أهداف التنمية المستدامة. غير أن الأوضاع النقدية وأوضاع المالية لا تزال صعبة. فالموارد المالية المتاحة تقلصت بفعل انخفاض عائدات تصدير السلع الأساسية وتراجع الصادرات الصناعية. وتضاءل الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ووجه معظمه إلى قطاع الطاقة والعقارات. ودفعت التوترات الجغرافية السياسية بالحكومات في المنطقة إلى زيادة الإنفاق على الأمن.

٣١ - وشهدت المنطقة العربية تشدداً في السياسة النقدية وارتفاعاً في تكاليف التمويل، بموازاة ارتفاع أسعار فائدة الدولار الأمريكي. ورفعت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، تمشياً مع الزيادات التي فرضها نظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد فعلت ذلك بحرص تفادياً لتثبيط نمو الائتمان المحلي. فمثلاً، لم تدخل مؤسسة النقد العربي السعودي أي تغيير على السعر الرسمي لفائدة الإقراض، فأبقىته عند ٢ في المائة، ورفعت من معدل سعر الفائدة الرسمي على الودائع تمشياً مع الزيادات في الأسعار التي فرضها نظام الاحتياطي الاتحادي. ورفع البنك المركزي المصري مجموعة أسعار الفائدة الرسمية بثلاث نقاط مئوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بهدف تثبيت العملة واحتواء التضخم السريع. وفي الأردن، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الرسمية بمعدل ٠,٥ نقطة مئوية في شباط/فبراير ٢٠١٧ في محاولة لتثبيت الأسعار المتزايدة بسرعة. والمغرب هو البلد الوحيد في المنطقة العربية الذي كان بوسعه مؤخراً اتباع سياسة مالية توسعية. فقد خفّض البنك المركزي فيه سعر الفائدة الرسمي في آذار/مارس ٢٠١٦. ويتوقع أن تشدد البلدان العربية السياسات النقدية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تمشياً مع الزيادات الأخرى المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٢ - وخففت الإجراءات الفورية التي اتخذتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي من تدهور وضعها المالي. وتمكنت هذه البلدان أيضا من تنويع مصادر الإيرادات عن طريق التوجه إلى أسواق رأس المال الدولية لإصدار سندات سيادية، وإلغاء الإعانات على مراحل، ووضع نظم ضريبية جديدة تشمل توحيد ضريبة القيمة المضافة. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٦، اتفق وزراء المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على اعتماد هذه الضريبة. ومن المتوقع أن يكون معدلها ٥ في المائة، وأن تعامل السلع الأساسية معاملة خاصة. ويهدف قرار تطبيق معدل موحد إلى الحد من الأثر في التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي ازدهرت منذ بدء العمل بالاتحاد الجمركي لبلدان المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومع أن الحكومات في مجموعات البلدان الأخرى تواصل بذل الجهود لتصحيح أوضاع المالية العامة، تتزايد الديون في ظل ضعف قواعد الإيرادات.

خامسا - الآفاق

٣٣ - يتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي تحسناً، غير أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية ستظل تواجه صعوبات في عام ٢٠١٧. ومن المرجح أن يكون للاضطرابات الجغرافية السياسية في المنطقة تداعيات على الصعيد الدولي تؤثر في العلاقات الاقتصادية للبلدان العربية مع البلدان والمناطق الأخرى، مما قد يسهم في تفاقم مشاكل المنطقة المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً والبطالة. وتستمر في المنطقة مخاطر التراجع. وما زالت حالة ميزان المدفوعات متردية في البلدان غير المصدرة للنفط، لا سيما تونس والسودان ومصر. ولا تزال اقتصادات الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي. وتهدد تداعيات النزاعات من آفاق الانتعاش الاقتصادي في الأردن ولبنان. ومع ذلك، ينبغي للبلدان العربية أن تضاعف جهود تصحيح أوضاع المالية العامة بغية تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المتوقع أن يبلغ في المنطقة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، كافياً لتأمين الموارد اللازمة لتمويل السياسات الإنمائية. ومن شأن زيادة التعاون الإقليمي أن يساعد في استخدام الموارد المالية والبشرية والطبيعية في المنطقة على أفضل وجه.